جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية – كلية الآداب

قسم علم الاجتماع

# العدالة الاجتماعية وتطبيق القانون من وجهة نظر الشباب الجامعي في العراق

بحث مقدم من قبل الطلبة

مسلم فوزي عبد الخضر

نور ساجد حمزة

ايهاب يحيى شلاكه

أشراف

د. فلاح جابر جاسم الغرابي

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في علم الاجتماع

## المحتويات

**الفصل الاول/**

**المبحث الاول:- مشكلة البحث**

**المبحث الثاني:- اهمية البحث**

**المبحث الثالث:- اهداف البحث**

**الفصل الثاني/**

**تحديد المصطلحات والمفاهيم العلمية**

**الفصل الثالث/**

**دراسات سابقة**

**المبحث الاول:- دراسات عراقية**

**المبحث الثاني:- دراسات عربية**

**الفصل الرابع /**

**المبحث الاول:- البعد التاريخي للعدالة الاجتماعية في العراق**

**المبحث الثاني:- العوامل المؤثرة على تطبيق العدالة الاجتماعية والقانون في العراق**

**المبحث الثالث:- القانون والعرف الاجتماعي في المجتمع العراقي**

**الفصل الخامس / منهجية البحث**

**الفصل السادس /**

**تحليل البيانات والجداول الاحصائية**

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :-

# (إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ )
# سورة النحل الآية (٩٠)

صدق الله العلي العظيم

## شكر واهداء

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى

الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل ، وأخص بالتقدير والشكر الدكتور فلاح جاسم جابر الغرابي الذي كان عونا لنا في بحثنا هذا

اهداء الى...

والدي العزيز إلى أمي الغالية

الى اساتذتي وزملائي

الى اصدقائي

والى كل من شجعني على اتمام مسيرتي

لكم كل الحُب والتقدير

# المقدمة

سنحاول في هذا البحث تناول هذا الموضوع المهم الذي لا ينظر اليه من الجانب القانوني فقط وانما من جميع الجوانب الانسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وذلك لأن العدالة والقانون يختلف احدهما عن الاخر ، اذ ان القانون عبارة عن قواعد منظمة تطبق على الخارجين عليه ، بينما تأخذ العدالة طريقها الى التحقيق والتأكيد والمساواة والتكافؤ بين الافراد ، فالقانون يسعى الى تحقيق العدالة بين الناس وتحقيق دولة القانون بحيث لا يكون هناك محصنات للأشخاص او طائفة على اخرى وبذلك تحقيق المساواة بين الناس بالأعباء والمزايا ، وتنحصر وظيفة القانون في تحقيق العدالة الاجتماعية ، ومفهوم العدل ذاته يطرح عدة مشاكل تخص التصور الموحد لهُ لذلك نجد ان هذا المفهوم مرتبط بمفاهيم اخرى كالحق ، والحرية والمساواة ولهذا يتبادر الى الذهن التساؤل حول اهمية العدالة وحضورها في المجتمع ، ولأهميتها الجوهرية في حياتهم ناقش الناس عبر ألاف السنين معنى مفهوم العدالة الاجتماعية فمنذُ اقدم العصور وجدت العدالة رموزاً لها في الاساطير والشعر والنحت والعمارة بوصفها مطلباً جوهرياً وليس غريباً ان تلازم فكرة العدل والانصاف فكرة القانون منذ ان وجد ، لذلك ففكرة العدال تتوج قمة الهرم القانوني على الدوام وليس غريباً كذلك ان تستحوذ فكرة العدالة على اهتمام الفلاسفة منذُ اقدم العصور فالقانون يسعى الى تحقيق العدالة بين الناس .

# الجانب النظري

# الفصل الاول

## عناصر البحث الرئيسة

# الفصل الأول

## المبحث الأول:- مشكلة البحث

يتمثل غياب العدالة الاجتماعية العنصر المشترك في عدد كبير من المجتمعات ،ومنها العراق ،حيث لا تتوزع الثروات بشكل عادل وتنعدم المساواة بين الجنسين ،فضلا على الحواجز التي يواجها المواطنون بسبب الجنس او السن او العرق او الانتماء او الدين وغيرها، ونرى ان العراق يعاني مندو عقود من غياب واضح للعدالة الاجتماعية لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية ،وسوء تخطيط الحكومات فلم تتمكن الحكومات من تحقيق التنمية وصون كرامة المواطن البسيط من العيش في حياة كريمة تبعده من شبح الفقر، كما ان غياب العدالة الاجتماعية في العراق هو تزايد نسبة الفقر والبطالة والامية وتردي الخدمات الصحية وغيرها وهناك العديد من مواد الدستور العراقي تؤكد على تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال تشريع القوانين، الا ان مشكلة لا تكمن في القوانين التي شرعت ولكن في سوء تطبيقها ولغياب العدالة الاجتماعية في العراق في المرحلة الحالية من خلال انعدام فرص التعيين لألاف الطلبة الخرجين حتى وان وجدت فلن تمنح بطريقة عادلة للبابكما ان انعدام الاستقرار السياسي والامني في البلدان العربية سبباً لهروب رؤوس الاموال الاجنبية المخصصة للاستثمار خوفا من غياب العقلية المؤسساتية للأنظمة وغياب دولة القانون وهذا ما يحصل فعلا في العراق حيث ان العدالة الاجتماعية ترتبط في جانب كبير منها بالاستقرار السياسيون اهم المعوقات التي تقف حائلا امام نشر أسس ومفاهيم العدالة الاجتماعية وتطبيق مفرداتها تأتي المحاصصة في اولها وهذا ما اقرته اغلبية الكتل ومنها المتنفذة والشخصيات البارزة في السياسة والاعلام والصحافة ومنظمات المجتمع المدني والمحاصصة بأنواعها (المذهبية والطائفية والاثنية والدينية).

كما يمكن صياغة مشكلة القانون بوصف العصر الحاضر انه عصر نظام الدولة القانونية الذي يعني خضوع الدولة المعاصرة والافراد للقانون في كل النشاطات الصادرة عنهم ،الا ان خضوع الدولة والافراد للقانون لتحقيق سيادة القانون لا يخلو من معضلات فان وجدت فئة ما فوق القانون فهذا يخلق الاضطرابات وتنامي حالة الفوضى التي من شانها اعاقت سير الحياة بالشكل الامثل ، هذا عدا عن تضيع الحقوق وخلق نفوس ظريفه متنازعة تسعى لنيل حقوقها بأيديها ولا تابه بشي اخر. والحقيقة ان الاوضاع الاجتماعية في اي بلد من البلدان القديمة والمعاصرة لا تسير

على وتيرة واحده من الاستقرار والامن والهدوء بل تفاجئها بين الحين والاخر ازمات عنيفة سببها الحروب والثورات او الاضطرابات الداخلية تجتاز خلالها حقبا عصيبة تتعرض فيها سلامتها وامنها لأشد الاخطار الى الحد الذي لا يستطيع التشريعات العادية عن مواجهة هذا الظرف الاستثنائي. ويتفق كثير من علماء الاجتماع على ان اي مجتمع يعيش بلا تنظيم اجتماعي يعد مجتمعا مفككا في أساسه وتكوينه وتنتشر الفوضى بين افراده وهيئاته.

## المبحث الثاني:- أهمية البحث

تبرز اهمية هذه الدراسة في المجتمع من حيث أن العدالة هي مطمح كل شعوب المعمورة ليأتمنوا على ثرواتهم وممتلكاته وحتى حياتهم ، وكل القوانين السماوية، والوضعية تحض على مبدأ العدالة وتربط مصير الإنسان بمدى شعوره بأهمية هذا المبدأ الثمين، فهي من أوجب الواجبات على الإطلاق والزمها ، والله سبحانه وتعالى يقول في محكم كتابة العزيز ( إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى ) – سورة النحل : الآية ٩٠ - والله تعالى خالق هذا الكون ومسيره ، والعادل في خلقه يأمر هؤلاء الخلق بإقامة العدل فيما بينهم كتعبير حقيقي لمفهوم الخليفة التي كرم الإنسان بها ، والإخلال بهذا النظام يحيلنا بلا شك إلى فوضى وإقامة مناهج لا تبث بأي صلة إلى الفطرة الإنسانية أو ما يجب أن يكون عليه الإنسان ، فالعدل بين الناس هو معيار رباني كوني لا يميز بين الناس في انتماءاتهم أو عقائدهم لذلك نرى أن الله يأمر الناس عامة بإقامة العدل فيما بينهم في الآية السابقة ، ولعلنا ونحن نتدارس هذا الأمر شعرنا بضرورة إثارته نظرا لما نمر به من حال معاش مزر ونقص في العدالة الاجتماعية ، وما من شك أن المجتمع يعاني من أزمات متلاحقة لا يقوى على تحملها كلها. ونظرا لأهمية تطبيق القانون في أيّ مجتمع كان يكون من خلال الجهات المختصّة التي تمتلك الصلاحيات لذلك، ولعلَّ أبرز ما يجب مراعاته عند تطبيق القوانين المختلفة أن يكون هذا التطبيق بالتساوي بحيث يكون جميع الأفراد في المجتمع خاضعين للمساءلة القانونية، وللعقوبات إن صدرت عنهم إساءة ما ومنذ أن خُلق الانسان وبدأت المجتمعات البشرية كانت ومازالت العلاقات الانسانية مبنية علي القواعد القانونية والروابط الانسانية بين الفرد والمجتمع ، ولو عدنا الي التاريخ لوجدنا الكثير من الشرائع التي تعتبر أساساً لتنظيم الحياة لدى الشعوب. فالقانون يحدد الحقوق والواجبات للفرد في المجتمع ويحمي ويحفظ هذه الحقوق ويحقق العدل والمسواة للجميع ، إذاً القانون ضرورة تفتضيها الجماعة، فلا يتصور قيام مجتمع بغير قانون يحترمه الافراد ويلتزمون به

ولو بالقوة إذا اقتضت الضرورة .ويقوم القانون برمته ومبنى فكرته الفلسفية علي أساس استهداف ثلاث غايات كبرى وهي حسب تسلسل الاهمية، تحقيق أمن المجتمع واستقرار المعاملات فيه ـ تحقيق العدل ــ ودعم التقدم والتطور والابداع في المجتمع والعلم بالقانون مفترض في حق الكافة بمجرد نشره في الجريدة الرسمية المتاح الاطلاع عليها وينبغي علي كل انسان أن يكون لديه قدر كاف من الثقافة القانونية ليدرك ما له من حقوق وما عليه من واجبات أما معرفة أحكام القانون كاملة قد تتعذر على الكثيرين والجهل بالقانون ليس بعذر ومن هنا تأتي أهمية الاستشارة القانونية ، أي طلب معرفة حكم القانون في مسألة معينة من المختصين في ذلك . وتعرف الاستشارة القانونية بأنها استكشاف رأي القانون في مسألة معينة قد تكون محل نزاع امام القضاء أو نزاع يمكن أن يقع مستقبلا.

## المبحث الثالث:- أهداف البحث

ان فكرة العادلة الاجتماعية مرتبطة بشكل وثيق بالمساواة في تحقيق الصالح العام وتتجسد عبر تطبيق القوانين والاحكام بالتساوي، ويمكن تحديدها بالنقاط التالية.

١- ترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية وضمان توزيع الثروات والحقوق بالتساوي على جميع افراد المجتمع.

٢- تحقيق المساواة بين افراد المجتمع وهذا بغض النظر عن مركز الشخص او جنسه او دينه وبهذا سوف يتحقق الأمن والأمان للجميع وسيكونون قادرين على العيش والقيام بأعمالهم دون الشعور بالخوف من الظلم

٣- أن العدالة الاجتماعية غرضها هو خدمة الخير العام ومن الواجب على كل مواطن ان يؤازر الخير العام للمجتمع.

٤- تهدف الى نشر المحبة والألفة بين افراد المجتمع وتحقيق المساواة بين الجنسين.

٥- تحارب العدالة الإرهاب بكافة اشكاله.

٦- تفعيل مبدأ التعايش بين الامم والقوميات.

٧- الشعور بالرضى والانصاف بين افراد المجتمع على العكس ما يمكن ان يخلقه الظلم فتنزع صفات الحقد والكراهية والحسد لتحل محلها صفات الاحترام والود.

٨- يهدف القانون الى حفظ الاستقرار في المجتمع وحمايته من حالة الفوضى التي قد تحدث نتيجة لتصرفات بعض الافراد العشوائية غير المضبوطة والتي لا تراعي الا المصالح الشخصية .

٩- توفير البيئة المناسبة للقيام بالأنشطة الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية، والسياحية ، المختلفة والتي تعتبر اعلى درجات سلم نهضة المجتمعات وتقدمها.

١٠- فض النزاعات التي تحدث بين الإفرادان بين المؤسسات او بين الافراد والمؤسسات وبطريقة تحفظ حقوق الجميع ولتضيعها.

١١- تنظيم الشؤن الحياتية المختلفة للأفراد وتنظيم عملية نيل الحقوق وتأدية الواجبات.

١٢- الحفاظ على الممتلكات العامة والثروات المهمة من الضياع والسرقة والنهب والاعتداءات المختلفة والتي قد تنتج عن سوء تصرف بعض افراد المجتمع .

# الفصل الثاني

## المفاهيم والمصطلحات العلمية

# الفصل الثاني

## المفاهيم والمصطلحات العلمية

### أولاً:- العدالة

عُرفت العدالة لغة :- العدل ضد الجور يقال عدل عليه في القضية فهو عادل .

كما عُرفت اصطلاحا على انها احترام كل القواعد التي تنظم علاقات الافراد فيما بينهم او هي القواعد التي تنظم هذه الحقوق .[١] كما عرفت أيضا تناسب الثواب والعقاب مع السلوك.[٢]كما عُرفت هي شعور كامل في النفس يكشف عنه العقل ويوحي به الضمير المستنير ويهدف الى ايتاء كل ذي حق حقه.[٣]

### ثانياً:- العدالة الاجتماعية

عُرفت العدالة الاجتماعية على انها مهمة تفرض على اعضاء المجموع كلما هو ضروري للخير العام.[٤] كما عرفت هي استعداد مجموعي فهي تضع في القلب الاهتمام بالخير العام والاستعداد الاعتيادي لخدمة.[٥] كما عرفت أيضا هي احترام حقوق المجتمع كتنظيم منح العمال اجوراً متناسبة مع كفاءتهم وتوفير الخدمات والتأمينات الاجتماعية.[٦]

---

[١] آمال عبد الحميد , وأخرون , علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي , الطبعة الاولى ٢٠١٠ , دار الميرة , عمان , ص٣٠.
[٢] سكينر , تكنلوجيا السلوك الانساني , ترجمة عبد القادر يوسف , سلسلة عالم المعرفة , الكويت , ١٩٨٠ , ص٧٤ .
[٣] د. صوفي حسن ابو طالب , تاريخ النظم القانونية والاجتماعية , ٢٠٠٧ , ص٢١٥ .
[٤] اميل غربي , العدالة الاجتماعية , مطبعة بيروت سنة ١٩٧٦ , ترجمة سهيلة الياس , المطبعة الكاثوليكية بيروت, ص١٣٦ .
[٥] اميل ميزي , مصدر نفسه .
[٦] صليبا , دكتور جميل , المعجم الفلسفي , الجزء الثاني , ص٥٨-٦١

## ثالثاً:- القانون

عُرف القانون لغةً على انه يعني القاعدة اي تكرار امر معين علة وتيره واحده حتى يعد خاضعاً لنظام ثابت.[١] كما عرف ايضاً هو مقياس كل شيء والكلمة معربة عن اصل يوناني(canon (معناها القاعدة) .[٢]

كما عُرف اصطلاحاً هو مجموعة من القواعد العامة المجردة التي تنظم سلوك الانسان في المجتمع وتتضمن جزاءً مادياً حالاً يوقع على من يخالفه.[٣] كما عُرف ايضاً هو مجموعة قواعد تنظم العلاقات الاجتماعية وتحميها الدولة وتفرض احترام الناس.[٤] و عُرف انه القواعد التي سنها الشرع لتنظيم علاقات الناس في المجتمع يفرض احترامها بواسطة السلطة العامة التي تملك حق توقيع الجزاء.[٥]

## رابعاً:- المجتمع

عرف المجتمع لغةً على انه :- كلمةٌ مشتقة من الفعل (جمع) ، أي اجتماع الناس على شكل جماعة

كما عُرف اصطلاحاً هو كيان اجتماعي من البشر بينهم شبكة من التفاعلات والعلاقات الدائمة والمستقرة نسبياً وتسمح باستمرار هذا الكيان وبقاءه وتجدده في الزمان والمكان.[٦] كما عُرف هو الذي يتكون من مجموعة الافراد تربطهم انظمة وتقاليد وآداب وقوانين معينة.[٧] كما عُرف ايضاً جماعة من الناس يتعاونون لقضاء عدد من مصالحهم الكبرى التي تشتمل حفظ الذات ودوام النوع.[٨]

## خامساً:- المجتمع العراقي

عُرف المجتمع العراقي على انه:- هو شبكة او نسيج من العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين الافراد وتهدف الى سد حاجاتهم وتحقيق طموحاتهم واهدافهم القريبة والبعيدة.[٩] وعُرف هو مجموعة من الافراد تكون في حالة اتصال دائم ولها اهداف

---

[١] عبد القادر الغار , المدخل لدراسة العلوم القانونية , دار النشر والتوزيع الاردن , عمان , ٢٠٠٦ , ص١٥
[٢] د. امال عبد الحميد , واخرون , علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي , مصدر سابق , ص١٥
[٣] د. صوفي حسن ابو طالب , تاريخ النظم القانونية والاجتماعية , ٢٠٠٧ , ص٣ .
[٤] د. امال عبد الحميد ,واخرون , مصدر سابق , ص١٧ .
[٥] د . محمود ابو زيد , المعجم في علم الاجرام , الاجتماع القانوني وعلم العقاب . دار غريب للطباعة والنشر , ٢٠٠٣ , ص٥٥٩-٥٦٠ .
[٦] د. عنان سلامة , واخرون , المجتمع والدولة في المجتمع العربي ص٣٧ .
[٧] الشهيد مرتضى مطهرب , ترجمة محمد علي اذر شب , التاريخ والمجتمع , قلم مكنون , الطبعة الاولى , ٢٠٠٨م , ص١٥ .
[٨] د. محمد عاطف عنيت , علم الاجتماع , دار المعارف , ص٢١٤ .
[٩] د. زينب هاشم , دراسات المجتمع العراقي , ٢٠١٤ , ص٣ .

ومصالح مشتركة ومصير واحد.[١]كما عُرف ايضاً مجموعة من الافراد العراقيين تقطن على بقعه جغرافية محدده وهي كل مساحة العراق وتتمسك بمجموعة من المبادئ والمقاييس والقيم والروابط والاجتماعية والاهداف المشتركة التي اساسها اللغة العربية والتاريخ والمصير المشترك الواحد.[٢]

## سادساً:- الطالب الجامعي

عُرف الطالب لغةً على انه :- من الطلب أي السعي وراء الشيء للحصول عليه .

وعُرف اصطلاحاً على انه :- هو كل شخص ينتمي لمكان تعليمي معين مثل ، المدرسة ، الجامعة الكلية ، المعهد والمركز، وينتمي لها من اجل الحصول على العلم وامتلاك الشهادة معترف بها من ذلك المكان حتى يستطيع ممارسة حياته العلمية فيما بعد تبعاً لشهادة التي حصل عليها. كما عُرف هو العنصر البشري من العمليات العلمية والتربوية في النطاق الجماعي .[٣]

---

[١] د. زينب هاشم , مصدر سابق , ص٥ .
[٢] د. احسان محمد الحسن ,منتدى انتروبولوجين في العالم .
[٣] د. عبد القادر الشيخلي , تطوير المستوى العلمي للطالب الجامعي , دار الفكر للنشر والتوزيع , عمان , ص١٣ .

# الفصل الثالث

## دراسات سابقة

# الفصل الثالث

## دراسات سابقة

## تمهيد

يأتي الهدف من الاطلاع وتناول الدراسات السابقة لأتاحه الفرصة للباحث في التعرف على البحوث والدراسات التي سبقتهُ في هذا المجال، فالباحث عندما يريد البحث عن موضوع معين لا بد وأن يعتمد على الركائز العلمية التي يستند عليها سواء كانت نظرية ام آنيه تساعد في الوصول الى الحقيقة التي يروم الباحث معرفته اسبابها واثارها.

## المبحث الأول:- دراسات عراقية

**اولاً :-** دراسة خليفه ابراهيم عودة التميمي ( العدالة وتطبيق القانون في منظور علم الاجتماع ) تشير هذه الدراسة الى مفهوم العدالة من حيث هي التناسب بين العقاب والجريمة وكيف ان العدالة هي جوهر وروح القانون سواء اكان ذلك بالثواب او العقاب كما يمكن استعراض القانون واهميته كوسيلة للضبط الاجتماعي وضبط السلوك وكان علينا ان نبين مسؤولية المؤسسات التي تطبق القانون وكيف انها تفصل وتحكم في القضايا دون غيرها مما يبين نوعاً واحداً من الانحراف وعدم الضبط ألا وهو الانحراف الظاهري وكذلك التسامح والالزام والتنفيذ وتطرقنا الى الامتثال والانحراف والعوامل المشجعة عليه كل ذلك حتى تتبين قوة العدالة من ضعفها وقوة القانون من عدمه آننا لا نستطيع ان نحصر البيانات عن قضايا من مراكز الشرطة او المحاكم لكي نستطيع ان نفسر بها تطبيق القوة والضعف دون ان ننظر الى العوامل والاسباب التي ادت الى ذلك.[د]

[د] د . خليفة ابراهيم عودة التميمي ( العدالة وتطبيق القانون في منظور علم الاجتماع ) بحث منشور على موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية ( www.iasj.net )

**ثانياً :-** دراسة م . م أنور جبار علي ( العدالة المستقبلية من وجهة نظر طلبة الجامعة ) هدفت هذه الدراسة الحالية الى قياس العدالة المستقبلية الى طلبة الجامعة والتعرف على طبيعة الفروق في العدالة المستقبلية تبعا لمتغير الجنس . وقد تحدد البحث الحالي بطلبة الجامعة المستنصرية الدراسات الصباحية للعام الدراسي (٢٠١٠_٢٠١١ ) وقد نبنى الباحث في دراسته منظور دافع العدالة وتحقيقاً لأهداف البحث قام الباحث ببناء ادوات البحث المتمثلة بمقياس العدالة المستقبلية التي تتكون من (٢٦) فقره ، وقد توفر في المقياس عدة انواع من الصدق وهي المنطقي والصدق البنائي. آما نتائج التي توصل اليها البحث الحالي فهي اظهر افراد العينة انتقاداً ايجابياً واحساساً بمستوى عالي من تحقيق العدالة مستقبلا وعدم وجود فرق دال معنوي بين الجنسين في الاعتقاد بالعدالة المستقبلية.[١]

## المبحث الثاني :- دراسات عربية

**أولاً :-** دراسة محمد احمد عبد الغني ( العدالة الاجتماعية في ضوء الفكر الاسلامي المعاصر) اطروحة اعدت لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات الاسلامية ٢٠٠٤/م . ركز الباحث في دراسته على رسالة الاسلام عامة وشاملة قائمه على العدل، وقد اكتشفت افكاراً معينة تنظم شؤون الحياة وتعالج مشكلات الانسان وحددت مفاسهم معينة وجعلت لهم وجهة نظر في الحياة معينة وطريقة في العيش محددة وأقامت مجتمعا عادلا متميزاً في افكاره ومفاهيمه ومشاعرهُ وانشطته واشخاصهُ وافرادهُ، وقد بذل الفقهاء الجهد واستفرغوا الوسع في التطبيق والقياس والتفريغ مما كفل لأحكام الاسلام ان تلبي حاجات المجتمع المتجددة ثم وقف هذا الجهد عندما تخلى المجتمع عن الاسلام ، فغفى ابناؤه في احضان التقليد وناموا على احلام ماضي مجيد حيارى تتقاذفهم الأهواء وعلماء الامة في شغل عنهم فغدت مقاليد امورنا بأيدي اعدائنا يقررون مصائرنا وبتنا نلتمس عندهم الحل لمشكلات ومعضلات اوجدناها بأنفسنا وشكلناها بأيدينا.[٢]

---

(١) م . م انور جبار علي ( العدالة المستقبلية من وجهة نظر طلبة الجامعة ) بحث منشور على موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية (www.iasj.net)

(٢) د . محمد احمد عبد الغني ( العدالة الاجتماعية في ضوء الفكر الاسلامي المعاصر ) , اطروحة اعدت لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات الاسلامية منشوره في موقع ( www.kantakji.com ) .

**ثانياً:-** دراسة مصطفى احمد عبدالله احمد ( الجوانب التربوية للعدالة الاجتماعية في الفكر الاسلامي ومدى الاستفادة منها في المجتمع المدرسي ) رسالة مقدمة لجامعة جنوب الوادي كلية التربية بقنا . هدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم العدالة الاجتماعية ومجالاتها، والاسس التي تقوم عليها اهم الجوانب التربوية للعدالة في الفكر الاسلامي والمجتمع المدرسي وطبقة على عينة من معلمي وطلاب المدارس الاعدادية بمحافظة قنا، وبلغ حجم العينة من المعلمين (٥٠٠) ملغم ، وبلغ حجم العينة من الطلاب (٨٠٠) طالب واظهرت هذه الدراسة العديد من النتائج وهي العدال مبدأ لا غنى عنه اطلاقاً ، كما تؤكد الشريعة الاسلامية على اقامة العدالة الاجتماعية كهدف في كل مجتمع اسلامي . كما اهم توصياتها هي ضرورة الاقتداء بمبادئ الفكر الاسلامي القائم على العدل والتسامح والرحمة إشباع الاحتياجات الوظيفية للمعلمين من خلال وضع نظام للحوافز مبنية على اسس عادلة.[د]

[د] مصطفى احمد عبد الله احمد ( الجوانب التربوية للعدالة الاجتماعية في الفكر الاسلامي ومدى الاستفادة منها في المجتمع المدرسي ) , رسالة مقدمة الى جامعة جنوب الوادي لكلية التربية ابقنا , رسالة منشورة على الموقع التربوي للدكتور خالد عمر ( kenanaonline.com )

# الفصل الرابع

# الفصل الرابع

## المبحث الاول

## البعد التاريخي للعدالة الاجتماعية في العراق

حرص الملك حمورابي ١٧٩٢ ـ ١٧٥٠ ق . م . على مبدأ تحقيق العدالة بين المواطنين وكشفت التنقيبات الإثارية عن مسلته اي تشريعاته المدونة باللغة الاكدية -البابلية والخط المسماري على مسلة كبيرة من حجر الدايوريت - البازلت الاسود ، طولها ٢٢٥ سم ومحيطها عند القاعدة السفلى متر وتسعون سنتيمترا وعند القاعدة العليا متر وخمسة وستون سنتيمترا وهي اسطوانية الشكل وليست دائرية تماما ( المسلة معروضة في متحف اللوفر في باريس ) وتحتوي على (٢٨٢) مادة قانونية لتنظيم حياة الفرد في المجتمع عن طريق تحديد حقوقه وواجباته وفرض العقوبات على المخالفين والمسيئين . ويذكر حمورابي في مسلته الى تكليفه من قبل الآلهة لا صدار هذه التشريعات لتحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس والقضاء على الفساد والشر وينبغي بنا ان نشير الى ان اهتمام حمورابي بالعدالة لم يبتدئ بإصداره الشريعة وانما توج بها. فالعدالة كانت محط اهتمام هذا العاهل منذ توليه الحكم وليس أدل على هذا من التسمية التي أطلقت على السنة الثانية من عهده وهي السنة التي أقام فيها حمورابي العدالة في البلاد .[١]

وهكذا بذل ملوك العصر البابلي القديم جهداً لتأخذ العدالة مجراها واصدروا القوانين لحماية الأرامل واليتامى والضعفاء والمساكين واكدوا على ذلك في مخطوطاتهم وذلك لأنهم لمسوا سوء الاحوال الاجتماعية ورغبوا في ازالة اسبابها لكسب السمعة الطيبة التي يستحقها ملك البلاد من خلال تحقيق العدل في البلاد لأجل ابعاد الشكاوى وطرد العداوة والتمرد بقوة السلاح وجلب الرفاهية للسومريين والأكديين كما ان هناك فقرات اخرى تعالج منح المستعبد الحرية وتعالج الاتهام الكاذب ومسائل متعلقة بحقوق الارث والزواج وكل قوانين العدالة التي ذكرت لم تكن مطبقة تماماً بكامل تأثيرها وقوتها كما لم تستطيع ايقاف ارهاق الدين الذي اثقل كاهل المجتمع ويمكن استنتاج ان هذه القوانين كانت مراراً وتكراراً تطبق من جديد حيث اصبحت اجراءات العدالة في الحقيقة تثبيت الحرية لبعض المناطق منهجاً للحكام الذين احتلوا العرش فسادت نوعاً من الالتزام التقليدي غير ان هناك ما يشير

---

[١] د . نائل حنون , شريعة حمورابي ,ج١ , دمشق ٢٠٠٥ م , ص١٥ .

لعدة مرات وأخيرا لقد كان للشرائع هدف اخر وهو التأثير في الاتجاه المذكور ولاسيما الوثائق العديدة والرسائل العائدة الى العصر البابلي القديم .[١]

## المبحث الثاني

## العوامل المؤثرة على تطبيق العدالة الاجتماعية والقانون في العراق

### ١.السلطة:-

السلطة هي احدى القوى الدافعة وراء سيادة القانون ولكن هذا يتحقق عندما تعبر القواعد القانونية عن مصالح السلطة فمن مصلحة الحكام ان تسود القواعد القانونية التي تعبر عن مصالحهم عبر ارسائها عن الشكل القانوني لتنظيم السلطة.[٢] ان وجوب استناد الدولة في ما تقوم به مت تصرفات احكام القانون هو المحور الذي تدور حوله نظرية التقييد ثم خضوع الدولة للقانون ، ويؤدي مجرد خضوع الدولة للقانون الى اضباغ المشروعية على تصرف معين ، ولكن هذه المشروعية قد تكون فارغه المحتوى وتقود الى ترك المجال مفتوحاً للتحكم ومن ثم حلول الطغيان بدل العدالة فقد تبيح القواعد القانونية للسلطة في الموضوع الذي تنظمه عمل ما قد لا تستطيع السلطة عمله دون الاستناد الى تلك القواعد ثم يكون من شأن نتيجة هذا العمل مخالفة الأصول التي أوجبت خضوع السلطة للقانون. وقد يكون امكان تغير السلطة للقانون عن طريق الغاء القانون القائم أو القيام بتعديله كلما ارادت وذلك من اجل تحللها من احكامه ومحاولة الزيغ منها الى احكام جديدة تناسبها وربما يكون التغير الجديد ماساً بمصالح الطبقات الكادحة والأغلبية في المجتمع .[٣] وحقيقة ان في تغيير السلطة للقانون وانتقاد الذي يناسبها وقبول القانون عندما يحقق مصالحها او يحقق مآدبها ، يعد من اهم المعوقات التي تحول من دون تطبيق القانون وسيادته فالاستثناء بصلاحيات المنصب من لدى شاغله يعد افة في رحم المجتمع وتعطيل لدور القانون ، بما يجعل المجتمع (مختلفاً حضارياً) لا يحترم فيه قيمة المواطن ولا قوانين الدولة.[٤]

---

[١] أ . د هورست كلنغل , ترجمة أ – د . غازي شريف , حمورابي ملك بابل وعصره , الطبعة الاولى , بغداد ٢٠١٣ , من اصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية ٢٠١٣ , ص١٠١-١٠٣-١٠٦-١٠٧ .
[٢] سمير خيري توفيق , مبدأ سيادة القانون , تقديم منذر الشاوي , دار الحرية للطباعة , بغداد , ١٩٧٨ , ص٣٩ .
[٣] مصدر سابق , ص١٣٣-١٣٧ .
[٤] د . معن خليل العمر , التفكك الاجتماعي , ص٣١٧ .

## ٢. الفساد:-

يعرف الفساد انه حالة تفكك تعتري المجتمع نتيجة فقدان سيادة القيم الجوهرية كالشرف والامانة والصدق وعدم احترام القانون وعدم تكريس المواطنة وغياب شفافية وحقوق الانسان وعدم احترام قدسية المال العام والنظام ومن ثم مظاهره الشائعة المحسوبية والواسطة وهدر المال العام والابتزاز والاختلاس والتزوير وللفساد اوجه متعددة منها ما يسمى بالانحراف حيث يهرف احياناً بأنه الابتعاد عن المسار المحدد المتعارف عليه وانتهاك المصالح والقواعد ومعايير المجتمع القيمية والخلقية .[١] والحديث عن الفساد الاداري والمالي والسياسي في العراق هو موضوع الساعة ، فهو ظاهرة عامة موروثة ومستحدثة في الوقت نفسه، فهو فساد ضرب اطنابه في كل ميدان فما من مديراً او مسؤول او موظف وفي اي مؤسسة ألا ودخل في الاجواء الموجودة لهذه الظاهرة السيئة وتأثر فيها . والفساد الإداري والمالي في العراق اثار كبيرة أذ يؤدي الى إضعاف المجتمع فظلاً على انه يعوض سيادة القانون ويلغي العدالة بين المواطنين كما ينظر للفساد على انه سبب من أسباب الفوضى الاجتماعية.[٢]

## ٣.التعصب الطائفي والعشائري

تعد المعوقات الجوهرية والتي جاءت مكملة لسلسة من المعوقات وهي مسألة الاثنيات والطائفيات واثرها في سيادة القانون. وجماعات الاثنية او الطائفية هي كل جماعة لها خصوصيتها اللغوية او الدينية او المذهبية او العرقية او القبلية ، وقد تلا زمن هذه الظاهرة التي تجبر الافراد المنتمين الى طائفة او مجموعة قرابيه واحدة الى نهرة بعضهم بعضاً في مواقف الشدة.[٣] وبالرغم من تغير اوضاع هذه الجماعات بنمو ظاهرة التصنيع والتحضر ونشوة المدن والدول الحديثة فأن بقايا من هذه الظاهرة (الطائفية والعشائرية) نتيجة لسيادة الأمن والنظام تحولت الى صور تؤكد تفضيل الانتماءات الطائفية والعشائرية منها ما يعرف بالواسطة او المحسوبية وهي ظواهر اجتماعية تخلق التعصب الطائفي وتهدف الى تحقيق مكاسب مادية و وظيفية للأقارب على حساب الاخرين.[٤]

---

[١] حسن ناجي , الفساد اسبابه ونتائجه , مقال منشور على مجلة الوسط , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , ع٦ , تشرين الثاني ٢٠٠٦ , ص١٧ .

[٢] د . عبد الله المخزومي , المالكي وصولة الفرسان , معركة البناء وسيادة القانون , ط١ , المركز العراقي لتوثيق المعلومات , بغداد , ٢٠٠٨ , ص١٢٣ .

[٣] نيفين مسعد , النزاعات الدينية والمذهبية والمعرفية ( الاثنية ) في الوطن العربي , مجلة المستقبل العربي , ع٣٦٤ , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ٢٠٠٩ , ص٦٣ .

[٤] د . مجد الدين عمر خيري خمش , علم الاجتماع الموضوع والمنهج , ط٣ , دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ,الاردن , عمان , ٢٠٠٥ , ص١٨٠ .

وفي مجال الطائفية الدينية اختلفت الطائفية القديمة عن الطائفية الحديثة في دوافعهما وطبيعتهما، فالطائفية القديمة كانت عفوية ونزيهة في معظم حالاتها وهي تمثل الطريقة التي اختارها المسلم لأداء واجباته الدينية ،بينما الطائفية في العراق الحديث تنحدر مع تيار سياسي واجتماعي بعيد عن اي فكرة او صلة دينية.[١] واصبح التعصب الطائفي سمة شائعة في التعامل مع الافراد وازدادت مظاهرها بعد عام(٢٠٠٣) أذ صار متعارفاً ان نسمع مصطلحات المثلث السني او الهلال الشيعي، والنواصب والروافض وغيرها من النعرات الطائفية التي اثارت العنف والقتل والتهجير وتهديم المساجد وجاءت المحاصصة الطائفية السياسية ودخول تنظيم القاعدة والمليشيات الطائفية المسلحة ساحة الصراع ولتزيد من التطرف الديني وتنشئ حالة من الإنظام والفوضى وغياب سلطة القانون .[٢]

## ٤.**الأرهاب**:-

يعرف الإرهاب ( كل نشاط اجرامي موجه الى دولة معينة يستهدف انشاء حالة من الرعب في الدولة ، او اي سلطة من سلطاتها او جماعات معينة منها ).[٣] وهذه القضية ليست بالجديدة الى ان الجديد فيها انها اصبحت ظاهرة عالمية لا ترتبط بدولة معينة او ثقافة او مجتمع او جماعة دينية او عرقية معينة، أذ ترتبط هذه الظاهرة بعوامل اجتماعية وثقافية وسياسية. ولأنها تتسم بالعنف والاستعمال الغير المشروع للقوة، غير المقيدة بقانون او بخلاف لذلك تكون خطراً على المجتمع ككل وفعلاً يرمي الى قلب الاوضاع القانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تقوم على اساسها الدولة.[٤] وهناك صلة بين تطرف الديني والارهاب ،فالمتطرفون دينياً على استعداد للقتل لأنهم يتبنون اللاهوت ويعدون العنف في خدمة الله، وهم لا يمتلكون عطف على الضحايا لأنهم يضنون الضحايا كأعداء لله .[٥]

---

[١] حسن العلوي , الشيعة والدولة القومية في العراق ( ١٩١٤ – ١٩٩٠ ) , ط١ , دار روح الامين , قم , ٢٠٠٥ , ص٢٢٣ .

[٢] نيفين مسعد , مصدر سابق , ص٦٦ .

[٣] ماهر سالم الطراونة , المعايير الدولية لتعويض ضحايا العنف , أطروحة دكتوراه , كلية القانون , جامعة الجزائر , ١٩٩٩ , ص١١ .

[٤] د . اسماعيل الغزال , الارهاب والقانون الدولي , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر , بيروت ١٩٩٠ , ص١٠ .

[٥] . مصدر من المكتبة الافتراضية على الرابط .www.1:bhub.sempertool.dk.t:ger.sempetool

## المبحث الثالث

## القانون والعرف الاجتماعي في المجتمع العراقي

يذكر عالم الاجتماع العراقي علي الوردي، في كتابه " دراسة في طبيعة المجتمع العراقي"، أن العشائر في العراق تستنكف غالبا من تقديم شكوى إلى الحكومة بشأن قضايا خلافية تحصل في ما بينها، فأفراد العشائر " يعدون ذلك منافيا لقيم الرجولة والعصبية. فالرجل منهم يفضل أن يأخذ ثأره من خصمه بنفسه. أما الذين يذهبون إلى الحكومة يطلبون منها أن تأخذ بثأرهم فهم في نظره ضعفاء أذلاء ، [١]

و تعتبر العشائر العراقية أحد أهم المكونات الاجتماعية في العراق التي فرضت وجودها منذ أقدم الأزمنة، مثلما فرضت قدرتها على التحكم في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذلك السياسية وذلك لأن بنية المجتمع العراقي هي بينة قبلية ذات نزعة ابوية ويُقصد بالعرف العشائري والسنن العشائرية المتبعة التي وضعت من قبل مشرعيها فأن الشارع وضع قواعد وأصول أخذ يتناقلها رؤساء العشائر أثناء البت في الفصول العشائرية ، ولا يمكن لهذا الرئيس أو ذاك أن يحيد عنها رغم كونها لم تدون على شكل مواد قانونية ، و مهما تطور المجتمع العراقي خلال العقود الثمانية الاخيرة، فان القيم والاعراف والعصبيات العشائرية ما زالت متحكمة فيه ، وانه مهما تطورت الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ، فان نزعة التسلط والتغالب والتعصب ما زالت كامنة وتتحكم في سلوك الافراد واخلاقياتهم ، ومن المعروف انه كلما تضعف الدولة وسلطاتها التشريعية والقضائية والتنفيذية ، كلما تقوى الاطراف وتسيطر العشائر والطوائف وعصبياتها على مؤسسات الدولة والمجتمع المدني. والمهم في الأمر هي ان القيم والاعراف والعصبيات العشائرية تصبح بديلا للقانون، والعشيرة بديلا للدولة المركزية , [٢]وتراجع دور القضاء العراقي في البلاد إلى مستويات خطيرة خلال العام الجاري، بالتزامن مع صعود ما يُعرف بـ" القضاء العشائري" أو " قانون العشائر" ، الذي بات الفيصل الأهم في حلّ النزاعات بين المواطنين. ويتزامن صعود "القانون العشائري" مع ارتفاع في مؤشر عدم ثقة المواطن بالقضاء الرسمي، بسبب استشراء الفساد والمحسوبية فيه، وانغماسه في بيروقراطية بطيئة، لا توفر الحماية للمشتكين أو الشهود، عكس المحاكم العشائرية.

---

[١] تقدير منشور بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٧ , العدد ١٠٤٠٧ , ص٦, ( www.alanab.co.uk )
[٢] مقال منشور , د . ابراهيم الحيدري , (www.dorar-aliraq.net )

ومع استمرار الحرب في العراق وانتشار المليشيات والجماعات المسلّحة وضعف الحكومة، ومعاناة أجهزة الأمن من إنهاك كبير، برزت المحاكم العشائرية بشكل واسع ، حتى سجّلت في بغداد وحدها ٨٠٠٠ جلسة حكم عشائري في شهر واحد، وفي النجف ١٢٠٠ جلسة حكم، انتهت جميعها إلى الصلح وإنهاء المشكلة

وتنظر تلك المحاكم بجرائم القتل والسرقة والشجار والطلاق والزواج والإرث ، وقضايا جنائية واجتماعية مختلفة، فضلاً عن قضايا أخلاقية ، حتى أنها وصلت إلى قبة البرلمان، في ظلّ احتكام نائبين إلى القانون العشائري، من دون أن يتكلف أي منهما الذهاب إلى المحكمة الخاصة بالبرلمان أو القضايا المدنية وتتصاعد قوة الحكم العشائري مع استمرار الترهّل الحكومي ، وهو ما أثار مخاوف مثقفين ومراقبين ، من احتمال عودة العراق إلى مجتمع البداوة ، خصوصاً بعد إطلاق برلمانيين دعوات لإقرار قانون يتعلق بالمحاكم العشائرية ، وترسيخها في المجتمع، كأحد أركان القضاء الاجتماعي .[١]

[١] مقال , صفاء عبد الحميد , منشور بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١ , على رابط ( asiriyahnews.com/2170. )

# الجانب الميداني

# الفصل الخامس

## منهجية البحث

# الفصل الخامس

## منهجية البحث

تمهيد:- يتجلى التكامل المنهجي بين الجانبين النظري والميداني في التأثير الواضح الذي يحدثه الجانب النظري على الجانب الميداني ،اذ يعمل التوجه النظري للبحث في تحديد الطريقة المنهجية المناسبة التي تبنى عليها الدراسة والتي يفترض ان تتلائم مع طبيعة الظاهرة المدروسة والذي يقودنا الى الكشف عن مدى صدق او نفي الفرضيات والاجابة عن تساؤلات الدراسة، كما يساعدنا التوجه النظري على اختيار الادوات والتقنيات لجمع البيانات التي نبحث عنها للوصول الى الاهداف المرجوة من البحث.[١]

## مناهج الدراسة

المنهج:- هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الافكار العديدة ، اما من اجل الكشف عن الحقيقة حيث حيث نكون بها جاهلين ، واما من اجل البرهنة عليها للأخرين حيث نكون بها عارفين .

ولكل ظاهره او مشكلة بعض الخصائص التي تفرض على الباحث منهجاً معيناً لدراستها ،ويمكن للباحث ان يستخدم مناهج عدة وطرق متكاملة تعينهُ لتحقيق هدفه العلمي .[٢]

## أولاً:- المنهج التاريخي

يركز المنهج التاريخي على دراسة الماضي من اجل فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل وتبعا لذلك تتم دراسة الحاضر من خلال دراسة ظواهره واحداثه وتفسيرها بالرجوع الى اصلها وتحديد التغيرات والتطورات التي تفرض لها ومرت عليها والاسباب المسؤولة عن ذلك والتي منحتها صورتها الحالية. ولقد استعمل الباحث

---

(١) رسالة مقدمة الى مجلس كلية الآداب , جامعة القادسية لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع , الطالبة أمل عبد الحسن علوان الكرعاوي , اشراف الاستاذ المساعد جلال علي هاشم الاعرجي , ٢٠١٤م , ص١٠٩ .

(٢) مصدر سابق ، ص١١٠

هذا النهج لفهم الحاضر من خلال دراسة الخلفية التاريخية للعدالة الاجتماعية وتطبيق القانون في المجتمع وايجاد العلاقة بين احداث الماضي ووقائع الحاضر وذلك للوصول الى تفسير للأحداث التي وقعت في المجتمع العراقي المعاصر وما انطوت عليه من مظاهر لغياب سلطة القانون .

**ثانياً:- منهج المسح الاجتماعي**

يعد اهم طريقة او اسلوب من اساليب البحث الاجتماعي تطبق فيه خطوات المنهج العلمي تطبيقاً علمياً في دراسة ظاهرة او مشكلة اجتماعية آو اوضاع اجتماعية معينة سائدة في في منطقة جغرافية بغية الحصول على العلامات التي تصور مختلف جوانب الظاهرة المدروسة وبعد تصنيف وتحليل البيانات يمكن الإفادة منها في الاغراض العلمية.

ومنهج المسح الاجتماعي يصنف من ناحية المجال البشري الى نوعين هما، المسح الشامل لكل مفردات مجتمع الدراسة والمسح بطريقة العينة والذي يجري على جزء يمثل المجتمع تمثيلاً دقيقاً وصادقاً، ولاشك بأن الطريقة الاولى تتطلب وقتاً وجهداً وامكانيات ضخمه قد لا تتوفر لدى الكثير من الباحثين ولصعوبة القيام بالمسح الشامل، اعتمد الباحث النوع الثاني وهو المسح بطريقة العينة وذلك لأنها تقلل من الوقت والتكلفة والجهد .[1]

## وسائل جمع البيانات

يمكن للباحث من بلوغ اهدافه في دراسة ومعالجة كل جوانب الظاهرة موضوع الدراسة ، لا بد من اعتماد آليات في الوصول الى المعلومات النظرية والبيانات الميدانية ، والمادة النظرية يتم جمعها من مصادر عدة على هيئة مراجع ، ومعاجم ، مذكرات ، والرسائل العلمية والاطروحات الجامعية ، والمجالات ... الخ ، بينما تختلف مصادر جمع المادة العلمية الميدانية عن سابقتها ، فنجد ما يسمى بأدوات او تقنيات جمع البيانات الميدانية ومن اهم الوسائل المستخدمة في دراستنا الحالية هي الاستبيان.

[1] المصدر السابق , ص١١١ .

## أ-الاستبيان

يشير مفهوم الاستبيان هو الاداة التي تتضمن مجموعة من الاسئلة او الجمل المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على معلومات او اداء المبحوثين حول الظاهرة او موقف معين. وهذه الاسئلة تكون اما مغلقة او مفتوحة ، وتكون طريقة تسليمها اما باليد او ترسل بالبريد الى الافراد الذين تم اختيارهم ليمثلو مجتمع البحث.

## ب-تصميم استمارة الاستبيان

تعد مرحلة تصميم اداة الاستبيان من المراحل المهمة في الدراسة ، وعليها يتوقف نجاح ولذا تتطلب اعداداً جيداً من حيث المضمون والصياغة و التسلسل المنطقي في تساؤلاتها ويتوقف شكل الاسئلة على الطريقة التي ستجمع بها البيانات من ميدان البحث وايضاً على المستوى الثقافي والتعليمي والاجتماعي للمبحوثين ، وهل الاسئلة مباشرة او غير مباشرة وهل هي اسئلة مغلقة او مفتوحة.

# ثانياً:- مجلات الدراسة

من الخطوات المهمة في انجاز البحوث الاجتماعية هي تحديد مجلات البحث ، وقد اكد الكثير من العلماء ان البحث يتضمن مجلات اساسية ومهمة لابد من توضيحها وهي كالتالي:-

١-**المجال البشري:-** يقصد به الافراد الذين ستجري عليهم الدراسة الميدانية ، وكانت وحدة عينة تتمثل بالطلاب الجامعين من ذكور واناث.

٢-**المجال المكاني:-** ونقصد به المنطقة الجغرافية التي اجريت فيها الدراسة ، والمنطقة الجغرافية لدراستنا تمثلت في جامعة القادسية / كلية الآداب.

٣-**المجال الزماني:-** ونعني به تحديد المدى الزمني الذي استغرقته الدراسة الميدانية ، وقد امتدت دراستنا من (٢٠١٧/١/١٥) ولغاية (٢٠١٧/٣/١٥)

## ثالثاً:- تصميم عينة الدراسة

من المهام الصعبة عند الباحث ان يقوم بتصنيف دراسته على جميع المفردات المجتمع ، ولذا فأن الباحث يكتفي بعدد محدود من افراد المجتمع الاصلي ، يتم التفاعل معها في حدود الوقت والمناخ والامكانات المتوفرة وفق منهج معين بشريطة ان تكون هذه العينة ممثلة تمثيلاً صادقاً لأفراد عينة الدراسة ويتم دراستها ثم تعميم نتائجها على المجتمع بأكمله. وقد استخدم الباحث في دراسته الحالية اسلوب العينة القصدية وهي العينة التي اختارها الباحث بصورة ذاتية وذلك لاعتبارات تتعلق بإطار العينة وحجم مجتمع البحث والوقت المتيسر عند الباحث ، وقد ارتاء الباحث اجراء الدراسة على من لهم معرفة بالعدالة الاجتماعية وتطبيق القانون ، وقد بلغ حجم عينة الدراسة (٥٠) مبحوثاً.

# الفصل السادس

## تحليل البيانات والجداول الاحصائية

# الفصل السادس

# تحليل البيانات والجداول الاحصائية

## اولاً:- الجنس

هو النوع السكاني من المبحوثين الذي يؤثر في طبيعة اجابات المبحوثين ، اذا ان اجابات الذكور غالباً ما تختلف عن اجابات الإناث نظراً للفوارق التكوينية والبايلوجية بين الجنسين ، وتشير نتائج الدراسة الى ان عدد المبحوثين من الذكور (٣٣) وبنسبة بلغت (٦٦%) بينما عدد الإناث (١٧) وبنسبة بلغت (٣٤%)وعليه فقد تبين من خلال البيانات ان نسبة الذكور اكثر من نسبة الإناث والجدول الآتي يوضح ذلك:-

| الجنس | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ذكر | ٣٣ | %٦٦ |
| انثى | ١٧ | %٣٤ |
| المجموع | ٥٠ | %١٠٠ |

جدول رقم (١) يوضح التوزيع الجنسي لوحدات العينة

## ثانياً:- المرحلة الدراسية

هو ما يمثل المستوى التعليمي الذي يحدد المستويات التربوية العملية ، من المبحوثين والتي من الممكن ان تؤشر نضج افكارهم واتجاهاتهم وانطباعهم حول ما يحيط بهم من قضايا. والجدول ادناه يوضح ذلك

| المرحلة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الاولى | ١٢ | ٢٤ |
| الثانية | ١١ | ٢٢ |
| الثالثة | ١٥ | ٣٠ |
| الرابعة | ١٢ | ٢٤ |
| المجموع | ٥٠ | ١٠٠% |

جدول رقم(٢) يوضح توزيع افراد العينة حسب المرحلة الدراسية

## ثالثاً:- العمر

اذ تشير بيانات الدراسة ان المدى العمر للمبحوثين قد تراوح بين(١٨-٢٦)سنة وتوزعت الفئات للعمرية الى ان (٢٣)مبحوثاً ضمن الفئة العمرية(١٨-٢٠)وبنسبة بلغت (٤٦%)، وان (١٥) مبحوثاً يقعون ضمن الفئة العمرية (٢١-٢٣)وبنسبة (٣٠%) ، وان (١٢)مبحوثاً يقعون ضمن الفئة العمرية (٢٤-٢٦) وبنسبة بلغت (٤٠%).والجدول ادناه يوضح ذلك

| الفئات العمرية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ١٨-٢٠ | ٢٣ | ٤٦ |
| ٢١-٢٣ | ١٥ | ٣٠ |
| ٢٤-٢٦ | ١٢ | ٢٤ |
| المجموع | ٥٠ | ١٠٠% |

جدول رقم(٣) يوضح توزيع افراد العينة حسب العمر(الفئات العمرية)

## رابعاً:- الحالة الاجتماعية

في ظل الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق لفترات طويلة والحروب المتتالية ازدادت اعداد المترملين والعوانس وعانا الكثير من الشباب لصعوبة توفير مستلزمات الزواج مما اخل بالحالة الاجتماعية والزوجية لشرائح واسعة من الناس ، وقد تبين من بيانات البحث ان(٣١)مبحوثاً وبنسبة بلغت (٦٢%) من المبحوثين هو عزاب ، فيما بلغ عدد المتزوجين (١٦) وبلغت نسبتهم (٣٢%) ، اما من كان ارمل فقد كان عددهم (١) وبنسبة (٢%) ، وان (٢) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٤%) من العينة كانوا من المطلقين. والجدول ادناه يوضح ذلك.

| الحالة الاجتماعية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| اعزب | ٣١ | ٦٢ |
| متزوج | ٦١ | ٣٢ |
| مطلق | ٢ | ٤ |
| ارمل | ١ | ٢ |
| المجموع | ٥٠ | ١٠٠% |

جدول رقم(٤) يوضح توزيع افراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

## خامساً:- عائدية السكن

ان لمكان الاقامة مدلولاته التي توضح انحدار افراد العينة ، ومعرفة المحيط الاجتماعي الذي من الممكن ان يؤثر في شخصية المبحوث وعادتاً ان مكان الاقامة يعطي مؤشرات عن طبيعة البيئة الثقافية والاقتصادية فقد اشارت نتائج الدراسة الى ان (٣٢)وبنسبة (٦٤%) من عينة الدراسة يسكنون في دور مُلك ، وان كلاً من الايجار ودور الدولة هما (٩) وبنسبة (١٨%) من العينة الدراسية ، والجدول ادناه يوضح ذلك.

| عائدية السكن | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| مُلك | ٣٢ | ٦٤% |
| ايجار | ٩ | ١٨% |
| دور دولة | ٩ | ١٨% |
| تجاوز | ٠ | ٠ |
| المجموع | ٥٠ | ١٠٠% |

جدول رقم(٥) يوضح توزيع عينة البحث حسب عائدية السكن

## سادساً:- غياب العدالة الاجتماعية وتأثيره على المجتمع

اشارت الدراسة الى ان(٤٣)مبحوثاً وبنسبة (٨٦%) من عينة الدراسة اجابوا بنعم ان لغياب العدالة الاجتماعية تأثير كبير على المجتمع ، وان (٧)مبحوثاً وبنسبة (١٤%) قد اجابوا ب لا بعدم وجود تأثير لغياب العدالة الاجتماعية وتأثيرها على المجتمع

| الاجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | ٤٣ | %٨٦ |
| لا | ٧ | %١٤ |
| المجموع | ٥٠ | %١٠٠ |

جدول رقم(٦) يوضح غياب العدالة الاجتماعية وتأثيرها على المجتمع

## سابعاً:- الخروقات القانونية عندل دخول الامريكان الى العراق

أشارت الدراسة الى ان التسلسل المرتبي الاول هو انتشار جرائم القتل وبنسبة بلغت (٧٦%) من اراء المبحوثين بينما جاء بتسلسل المرتبة الثانية جرائم السرقة حيث بلغت نسبتها (٦٦%) من اراء المبحوثين والجدول ادناه يوضح ذلك

| الفقرة | التكرار | النسبة المئوية | التسلسل |
|---|---|---|---|
| انتشار جرائم القتل | ٤٣ | %٨٦ | ١ |
| انتشار جرائم السرقة | ٢٢ | %٤٤ | ٢ |
| | | | |

جدول رقم(٧)يوضح الخروقات القانونية عند دخول الامريكان الى العراق

## ثامناً:- مرتكبي الخروقات القانونية

ان الفوضى واختلال النظام الاجتماعي الذي سادة المجتمع العراقي بعد سقوط النظام قد اغوت الكثير من ابناء الشعب العراقي ، للانجرار بالاشتراك بأعمال التخريب والنهب والقتل بدواعي مختلفة ، وتشير الدراسة الى ان التسلسل المرتبي الاول لمرتكبي الخروقات القانونية هم المطلق سراحهم من السجون وبنسبة (٨٦%) من اراء افراد العينة ، وقد جاء بتسلسل المرتبي الثاني هم الاحداث المنحرفين وبنسبة (٤٤%) من اراء عينة الدراسة. والجدول ادناه يوضح ذلك

| الفقرة | التكرار | النسبة المئوية | التسلسل |
|---|---|---|---|
| المطلق سراحهم من السجون | ٤٣ | ٨٦% | ١ |
| الاحداث المنحرفين | ٢٢ | ٤٤% | ٢ |

جدول رقم(٨) يوضح التسلسل المرتبي لمرتكبي الخروقات القانونية

## تاسعاً:- القوانين النافذة في النظام السابق

ان القوانين صنيعة المجتمع وهي تتغير بتغير واختلاف المجتمعات عبر الزمان والمكان ، لكن على الرغم من الظروف والملابسات والاحداث الصعبة التي شهدها المجتمع العراقي بعد سقوط النظام عام(٢٠٠٣) الا ان معظم القوانين التي كانت نافذه في ظل النظام السابق ما تزال مستمرة التطبيق حتى بعدَ اكثر من خمسة عشر سنة على سقوط النظام ، ولمعرفة صلاحية تلك القوانين في المجتمع العراقي بعد التغير ومدى الفائدة المتحققة عند تطبيقها في الوقت الحاضر قد اشارت الدراسة الى ان (٣٣) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٦٦%) من عينة الدراسة اجابوا بـ (نعم) ، في حين ان (١٧) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٣٤%) اجابوا بـ (لا). والجدول ادناه يوضح ذلك

| الاجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | ٣٣ | ٦٦% |
| لا | ١٧ | ٣٤% |
| المجموع | ٥٠ | ١٠٠% |

جدول رقم(٩) يوضح القوانين النافذة في النظام السابق

## عاشراً:- القوانين الحالية

تشير نتائج الدراسة الى ان (٣٧) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٧٤%) قد اشاروا الى ضرورة اجراء تعديل شامل على القوانين الحالية ، وان (١٣) مبحوثاً وبنسبة (٢٦%) قد اشاروا الى ضرورة اجراء تعديل جزئي على القوانين الحالية. والجدول ادناه يوضح ذلك

| الاجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| تعديل جزئي | ١٣ | %٢٦ |
| تعديل شامل | ٣٧ | %٧٤ |
| المجموع | ٥٠ | %١٠٠ |

جدول رقم (١٠) يوضح اجابات القوانين الحالية

## احد عشر:- التغيرات التي اجريت على بعض القوانين بعد تغير النظام السياسي

لعل من الاسباب التي دفعت معظم افراد العينة الى اعتبار تغير القوانين متسرعة او مناسبة هو عدم تلمس وجود تغير معتبر في الظروف الامنية المعيشية والخدمية والتي كان من المفترض ان تتحقق للمواطن من جراء التغيرات التي اجريت على القوانين وهذا ما توصلت اليه نتائج الدراسة فقد افصح (٢٨) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٥٦%) من افراد العينة الذين يرون التغيرات القانونية جاءت متسرعة ، وذكر (٢٢) مبحوثاً يمثلون النسبة (٤٤%) من العينة تحفظهم على التغيرات وبأنها كانت مناسبة. والجدول ادناه يوضح ذلك

| الاجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| مناسبة | ٢٢ | %٤٤ |
| متسرعة | ٢٨ | %٥٦ |
| المجموع | ٥٠ | %١٠٠ |

جدول رقم (١١) يوضح التغيرات القانونية

## اثنى عشر:- هل ترى ان لدول الجوار الاقليمي دور في تغيب او اضعاف سلطة القانون

لعل من اصعب المهام التي افردها واقع الظروف التي مر بها المجتمع هو عدم امتلاك العراق اوراق مناسبة للردع والحيلولة دون تدخل الاخرين في شؤونه الداخلية الامر الذي شجع بعض العرب والدول الاقليمية المحيط بالعراق بالتدخل في شؤونه ، وتوصلت نتائج الدراسة الى (٤٧) مبحوثاً وبنسبة (٩٤%) من افراد العينة قد اجابوا بنعم ، وان (٣) مبحوثاً وبنسبة (٦%) قد اجابوا بـــ لا ، والجدول ادناه يوضح ذلك

| الاجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | ٤٧ | ٩٤% |
| لا | ٣ | ٦% |
| المجموع | ٥٠ | ١٠٠% |

جدول رقم (١٢) الخاص بتدخل دول الجوار

## ثلاثة عشر:- دور العشائرية من القانون

في العراق لعبت العشائرية دوراً محورياً في بنية وتركيب المجتمع العراقي وعلى الرغم من اهمية العشائر في حفظ الامن وخاصة في اوقات الازمات ، الى انها نزعاتها التعصبية قد تحيل المجتمع الى بؤر للتوتر والصراع ، فقد تبين من نتائج الدراسة ان (٤٣) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٨٦%) اجابوا بأن دور العشائر كان سلبياً ، فيما ان (٧) مبحوثاً وبنسبة بلغت (١٤%) قد اجابوا بان دور العشائر كان ايجابياً. والجدول ادناه يوضح ذلك

| الاجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| سلبي | ٤٣ | ٨٦% |
| ايجابي | ٧ | ١٤% |
| المجموع | ٥٠ | ١٠٠% |

جدول رقم (١٣) الخاص بدور العشائر من القانون

## اربعة عشر:- دور الدين في سيادة القانون

يعد الدين من العوامل الاجتماعية الفاعلة في التأثير على استقرار المجتمع ، والمجتمع العراقي احد المجتمعات التي تميزت بتنوع المعتقدات والانتماءات الدينية المختلفة ، فقد تبينت نتائج الدراسة ان اراء (٣٧) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٧٤%) من عينة الدراسة يؤكدون بعرقلة الدين للقانون ، فيما ان (١٣) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٢٦%) اكدوا على دعم الدين للقانون. والجدول ادناه يوضح ذلك

| الاجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| داعم | ١٣ | %٢٦ |
| معرقل | ٣٧ | %٧٤ |
| المجموع | ٥٠ | %١٠٠ |

جدول رقم (١٤) يوضح دور الدين في سيادة القانون

## خمسة عشر:- الثقافة القانونية للمواطن

ان اول الخطوات المؤهلة لاستتاب الامن واحترام سيادة القانون تبدأ بتجاوز المواطن حالة الامية القانونية التي مهدت لاستغلاله بسبب جهلة بالحقوق التي اقرتها القوانين لهُ فقدت اشارت بيانات الدراسة الى ان (٢٧) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٥٤%) من افراد عينة الدراسة اجابوا بضعف الثقافة القانونية للمواطن ، فيما ان (١٨) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٣٦%) قد اجابوا بمتوسط الثقافة القانونية للمواطن ، كما ان (٥) مبحوثاً وبنسبة بلغت (١٠%) قد اجابوا بأن الثقافة القانونية للمواطن عالية. والجدول ادناه يوضح ذلك

| الاجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ضعيف | ٢٧ | %٥٤ |
| متوسط | ١٨ | %٣٦ |
| عالي | ٥ | %١٠ |
| المجموع | ٥٠ | %١٠٠ |

جدول رقم (١٥) يوضح الثقافة القانونية للمواطن

## ستة عشر:- دور السلطة في تنفيذ حكم القانون

عند الاستفسار من المبحوثين عن رئيهم في دور السلطة في تنفيذ حكم القانون ، جاءات نتيجة اجابتهم ان (٢٣) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٤٦%) من عينة الدراسة بانهم يرون دور السلطة متوسط في تنفيذ حكم القانون فيما ان (٢١) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٤٢%) من عينة الدراسة بانهم يرون ضعف دور السلطة في تنفيذ حكم القانون ، وان (٦) مبحوثاً وبنسبة بلغت (١٢%) من عينة الدراسة بانهم يرون دور عالي للسلطة في تنفيذ حكم القانون. والجدول ادناه يوضح ذلك

| الاجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ضعيف | ٥٠ | ٤٢% |
| متوسط | ٢٣ | ٤٦% |
| عالي | ٦ | ١٢% |
| المجموع | ٥٠ | ١٠٠% |

جدول رقم (١٦) يوضح دور السلطة في تنفيذ حكم القانون

## سبعة عشر:- دور الاحزاب السياسية في سيادة القانون

ان الاحزاب هي منظمات متخصصة في العمل السياسي وعندما تعمل في ظل القانون تصبح جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسي ، ألا ان بعض الاحزاب قد تعتمد القوة والعنف السياسي كما يحصل اليوم في العراق ، وقد توصلت نتائج الدراسة الى ان (٤٢) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٨٤%) اكدوا على سلبية دور الاحزاب في سيادة القانون ، فيما ان (٨) مبحوثاً وبنسبة بلغت (١٦%) اكدوا على ايجابية دور الاحزاب في سيادة القانون. والجدول ادناه يوضح ذلك

| الاجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| سلبي | ٤٢ | ٨٤% |
| ايجابي | ٨ | ١٦% |
| المجموع | ٥٠ | ١٠٠% |

جدول رقم (١٧) يوضح دور الاحزاب في سيادة القانون

## ثمانية عشر:- تقيم اداء البرلمان العراقي في اصدار تشريعات القانونية

تشير الدراسة الى ان (٤١) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٨٢%) من عينة الدراسة قد اجابوا بضعف اداء البرلمان العراقي في اصدار التشريعات القانونية ، فيما ان (٧) مبحوثاً وبنسبة بلغت (١٤%) من قد اجابوا بمتوسط اداء البرلمان العراقي في اصدار التشريعات القانونية ، وان (٢) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٤%) قد اجابوا بأن اداء البرلمان العراقي كان عالياً في اصدار تشريعات القانونية. والجدول ادناه يوضح ذلك

| الاجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ضعيف | ٤١ | ٨٢% |
| متوسط | ٧ | ١٤% |
| عالي | ٢ | ٤% |
| المجموع | ٥٠ | ١٠٠% |

جدول رقم (١٨) يوضح اداء البرلمان العرقي في اصدار التشريعات القانونية

## تسعة عشر:- ضعف اداء البرلمان العراقي في اصدار التشريعات فما هي اسباب ذلك

تشير نتائج الدراسة الى ان (٤٤) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٨٨%) من افراد العينة البحث قد اجابوا بان التوافقية السياسية هي التي تسبب ضعف اداء البرلمان العراقي في اصدار التشريعات ، وان (٣٨) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٧٦%) من افراد عينة البحث يرون ان ضعف اداء برلمان هو الصراع السياسي ، فيما ان (٣٢) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٦٤%) من افراد عينة البحث يرون بان ضعف اداء البرلمان العراقي في اصدار تشريعات بسبب الاصطفاف السياسي. والجدول ادناه يوضح ذلك

| الاجابة | التكرار | النسبة المئوية | التسلسل |
|---|---|---|---|
| الاصطفاف السياسي | ٣٢ | ٦٤% | ٣ |
| الصراع السياسي | ٣٨ | ٧٦% | ٢ |
| التوافقية السياسية | ٤٤ | ٨٨% | ١ |

جدول رقم (١٩) يوضح ضعف اداء البرلمان العراقي في اصدار التشريعات

## عشرون:- كيف يمكن الارتقاء بسيادة القانون في المجتمع العراقي

عندما تتعرض الدول للأخطار الخارجية والازمات التي تعصف بأدوار المؤسسات المجتمعات فان المجتمع سيعيش اوضاعاً تنتهك او تسلب فيه سلطة القانون الامر الذي يتطلب تعاون جميع مؤسسات المجتمع الرسمية والشعبية لدفع هذا الخطر وتحقيق الاستقرار والعودة الى سيادة القانون وللتعرف على رأي المبحوثين بخصوص اهم الوسائل التي من خلالها يمكن الارتقاء بسيادة القانون وجاءت بيانات التسلسل المرتبي الاول لتؤكد ان (٣٣) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٦٦%) من عينة الدراسة اكدوا على ضرورة نزاهة القضاء ، وجاء بالتسلسل المرتبي الثاني ان (٢٧) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٥٤%) من عينة الدراسة اكدوا على دعم القضاء مادياً ،وجاء

بالتسلسل المرتبي الثالث ما اشار اليه (٢٤) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٤٨%) من عينة الدراسة بضرورة استقلالية القضاء. والجدول ادناه يوضح ذلك

| الاجابة | التكرار | النسبة المئوية | التسلسل |
|---|---|---|---|
| استقلالية القضاء | ٢٤ | ٤٨% | ٣ |
| نزاهة القضاء | ٣٣ | ٦٦% | ١ |
| دعم القضاء مادياً | ٢٧ | ٥٤% | ٢ |

جدول رقم (٢٠) يوضح التسلسل المرتبي للارتقاء بسيادة القانون في المجتمع العراقي

## واحد وعشرون:- الارتقاء بالعدالة الاجتماعية في المجتمع العراقي

اشارت الدراسة الى ان (٣٩) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٧٨%) من افراد عينة البحث قد اجابوا بضرورة زيادة الفرص التكافؤ للارتقاء بالعدالة الاجتماعية في المجتمع العراقي ، وان (١١) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٢٢%) من افراد عينة الدراسة اكدوا على ضرورة الشفافية في المؤسسات الحكومية للارتقاء بالعدالة الاجتماعية في المجتمع العراقي. والجدول ادناه يوضح ذلك

| الاجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| زيادة فرص التكافؤ | ٣٩ | ٧٨% |
| الشفافية في المؤسسات الحكومية | ١١ | ٢٢% |
| المجموع | ٥٠ | ١٠٠% |

جدول رقم (٢١) يوضح الارتقاء بالعدالة الاجتماعية في المجتمع العراقي

## اثنان وعشرون:- العدالة الاجتماعية تشكل مادة خصبة للنقاش في السياسة والدين ومحددات المجتمع المتحضر

اشارت الدراسة الى ان (٣٣) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٦٦%) من افراد عينة الدراسة قد اجابوا بـــ (نعم) ان العدالة الاجتماعية تشكل مادة خصبة للنقاش في السياسة والدين ومحددات المجتمع المتحضر ، وان (١٧) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٣٤%) من افراد عينة الدراسة قد اجابوا بـــ (لا) اي ان العدالة الاجتماعية لا تشكل مادة خصبة للنقاش في السياسة والدين ومحددات المجتمع المتحضر. والجدول ادناه يوضح ذلك

| الاجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | ٣٣ | %٦٦ |
| لا | ١٧ | %٣٤ |
| المجموع | ٥٠ | %١٠٠ |

جدول رقم (٢٢) يوضح هل ان العدالة الاجتماعية تشكل مادة خصبة

## ثلاث وعشرون:- هل تتمثل العدالة الاجتماعية في النفعية الاقتصادية واعادة توزيع الدخل القومي وتكافؤ الفرص وغيرها من امارات المجتمع المدني

اشارت نتائج الدراسة الى ان (٣٧) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٧٤%) من افراد عينة الدراسة قد اجابوا بـــ (نعم) بأن العدالة الاجتماعية تحقق النفعية الاقتصادية واعادة توزيع الدخل القومي وتكافؤ الفرص ، وان (١٣) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٢٦%) من افراد عينة الدراسة قد اجابوا بـــ (لا) أي ان العدالة الاجتماعية لا تحقق النفعية الاقتصادية واعادة توزيع الدخل القومي وتكافؤ الفرص وذلك لعدم فهم وادراك مفهوم العدالة الاجتماعية. والجدول ادناه يوضح ذلك

| الاجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | ٣٧ | %٧٤ |
| لا | ١٣ | %٢٦ |
| المجموع | ٥٠ | %١٠٠ |

جدول رقم (٢٣) يوضح النفعية الاقتصادية واعادة توزيع الدخل القومي وتكافؤ الفرص

## اربعة عشرون:- العدالة الاجتماعية وازالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع العراقي

اشارت نتائج الدراسة الى ان (٤٢) مبحوثاً وبنسبة بلغت(٨٤%) من افراد عينة الدراسة قد اجابوا بـــ (نعم) بأن العدالة الاجتماعية تهدف الى ازالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع العراقي ، وان (٨) مبحوثاً وبنسبة بلغت (١٦%) من افراد عينة الدراسة قد اجابوا بـــ (لا) اي ان العدالة الاجتماعية لا تهدف الى ازالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع العراقي. والجدول ادناه يوضح ذلك

| الاجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم | ٤٢ | %٨٤ |
| لا | ٨ | %١٦ |
| المجموع | ٥٠ | %١٠٠ |

جدول رقم (٢٤) يوضح العدالة الاجتماعية وازالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع العراقي

# نتائج وتوصيات البحث

## اولاً:- نتائج البحث

١-توصلت نتائج الدراسة الى ان (٨٦%) من المبحوثين الذين اكدوا ان غياب العدالة الاجتماعية لهُ تأثير كبير على المجتمع.

٢-توصلت الدراسة الى ان انهيار النظام السياسي في العراق واحتلاله من قبل الامريكان سبب فراغاً واضحاً على الكثير من ابناء المجتمع العراقي وكانت من اهم هذا الخروقات وحسب تسلسلها المرتبي شيوع جرائم القتل وبنسبة بلغت (٧٦%).

٣- توصلت الدراسة الى ان اكثر مرتكبي تلك الخروقات القانونية هم من المطلق سراحهم من السجون وبنسبة بلغت (٨٦%).

٤- توصلت نتائج الدراسة الى ان معظم القوانين التي كانت نافذة في ظل النظام السابق ما تزال مستمرة التطبيق حتى مرور اكثر من (١٤) سنة ، وقد اثار (٣٣) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٦٦%) من عينة الدراسة.

٥- توصلت نتائج الدراسة الى ان القوانين الحالية بحاجة الى تعديل شامل من وهذا ما اكد عليه اراء (٣٧) مبحوثاً وبنسبة بلغت (٧٤%) من العينة.

٦- اتضح من نتائج الدراسة ان التغيرات القانونية التي اجريت على بعض القوانين كانت متسرعة او لمصلحة فئة معينة وكانت بنسبة بلغت (٥٦%) من العينة.

٧- تبين من نتائج الدراسة ان اهم مظاهر تدخل دول الجوار الاقليمي في شأن العراقي لهُ دور كبير في تغيب او اضعاف سلطة القانون وكانت بنسبة بلغت (٩٤%) من افراد العينة.

٨- بروز بعض الظواهر العشائرية السلبية التي تتقاطع مع القانون وتعرقل مشروع الدولة العصرية ومن اهم هذه المظاهر شيوع ظاهرة الوساطة وذلك بتفضيل الاقارب والمعارف على الاخرين وبنسبة بلغت (٨٦%) من افراد عينة الدراسة

## ثانياً:- توصيات البحث

١-يتطلب من القانون ان يمثل رغبات ومصالح افراد المجتمع وبذلك يتطلب اعادة ارتباطه بالواقع الاجتماعي لكي لا يتحول الى مجرد صيغ مكتوبة وغير مطبقة.

٢- تأكيد دعم القواعد القانونية التي تلاقي قبولاً من افراد المجتمع في تطبيقها ، حتى تتم الموازنة بين التجاوب الاجتماعي والتطبيق الشكلي حتى يكون القانون وسيلة ضبطية رسمية.

٣- ضرورة صنع انسان يؤمن بالعدالة الاجتماعية ويراعي تطبيقها في مجالات الحياة كافة.

٤- توضيح الحقوق القانونية للمواطنين وبيان كيفية التعامل مع القوانين والانظمة الحكومية.

٥- ضرورة تطبيق العدالة الاجتماعية تطبيقاً صارماً وحازماً وشاملاً ، بحيث تشمل الجميع بغض النظر عن الوضع الاجتماعي لهم.

٦- توفير اجواء الثقة وتدعيمها بين المواطنين والاجهزة القضائية والامنية.

٧- ضرورة نشر ثقافة العدالة الاجتماعية وتطبيق القانون في المجتمع من خلال البحوث والدراسات والندوات العامة وغيرها.

# المصادر


١- د امال عبد الحميد , واخرون , علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، دار الميرة , عمان , الطبعة الاولى ٢٠١٠ , ص٣٠

٢- سكينر , تكنلوجيا السلوك الانساني , ترجمة عبد القادر يوسف , سلسلة عالم المعرفة , الكويت , ١٩٨٠ , ص٧٤ .

٣- د. صوفي حسن ابو طالب , تاريخ النظم القانونية والاجتماعية , ٢٠٠٧ , ص٢١٥ .

٤- اميل غربي , العدالة الاجتماعية , مطبعة بيروت سنة ١٩٧٦ , ترجمة سهيلة الياس , المطبعة الكاثوليكية بيروت, ص١٣٦

٥- اميل ميزي , مصدر سابق ص١٣٦ .

٦- صليبا , دكتور جميل , المعجم الفلسفي , الجزء الثاني , ص٥٨-٦١ .
٧- عبد القادر الغار , المدخل لدراسة العلوم القانونية , دار النشر والتوزيع الاردن , عمان , ٢٠٠٦ , ص١٥
٨- د. امال عبد الحميد , عدلي السمري , محمد الجوهري , علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي , ص١٥
٩- د. حسن ابو طالب , تاريخ النظم القانونية والاجتماعية , ٢٠٠٧ , ص٣ .
١٠- د. امال عبد الحميد , عادل السحري , محمد الجوهري , مصدر سابق , ص١٧ .
١١- د . محمود ابو زيد , المعجم في علم الاجرام , الاجتماع القانوني وعلم العقاب . دار غريب للطباعة والنشر , ٢٠٠٣ , ص٥٥٩-٥٦٠ .
١٢- د. عنان سلامة , عبد الباقي المرماسي , خلدون النقيب , المجتمع والدولة في المجتمع العربي ص٣٧ .
١٣- الشهيد مرتضى مطهرب , ترجمة محمد علي اذرشب , التاريخ والمجتمع , قلم مكنون , الطبعة الاولى , ٢٠٠٨م , ص١٥ .
١٤- د. محمد عاطف عنيت , علم الاجتماع , دار المعارف , ص٢١٤ .
١٥- د. زينب هاشم , دراسات المجتمع العراقي , ٢٠١٤ , ص٣ .
١٦- د. زينب هاشم , مصدر سابق , ص٥ .
١٧- د. احسان محمد الحسن ,منتدى انتروبولوجين في العالم .
١٨- د. عبد القادر الشيخلي , تطوير المستوى العلمي للطالب الجامعي , دار الفكر للنشر والتوزيع , عمان , ص١٣ .
١٩- د . خليفة ابراهيم عودة التميمي ( العدالة وتطبيق القانون في منظور علم الاجتماع ) بحث منشور على موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية ( www.iasj.net )
٢٠- م.م انور جبار علي (العدالة المستقبلية من وجهة نظر طلبة الجامعة) بحث منشور على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ( www.iasj.net )
٢١- د . محمد احمد عبد الغني ( العدالة الاجتماعية في ضوء الفكر الاسلامي المعاصر ) , اطروحة اعدت لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات الاسلامية منشوره في موقع ( www.kantakji.com ) .

٢٢- احمد عبد الله احمد ( الجوانب التربوية للعدالة الاجتماعية في الفكر الاسلامي ومدى الاستفادة منها في المجتمع المدرسي ) , رسالة مقدمة الى جامعة جنوب الوادي لكلية التربية ابقنا , رسالة منشورة على الموقع التربوي للدكتور خالد عمر ( kenanaonline.com )
٢٣- د . نائل حنون , شريعة حمورابي , ج٢ , دمشق ٢٠٠٥ م , ص١٥ .
٢٤- أ. د هورست كلنغل , ترجمة أ. د فادي شريف , حمورابي ملك بابل وعصره , الطبعة الاولى , بغداد ٢٠١٣ , من اصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية ٢٠١٣ , ص١٠١-١٠٣-١٠٦-١٠٧ .
٢٥- سمير خيري توفيق , مبدأ سيادة القانون , تقديم منذر الشاوي , دار الحرية للطباعة , بغداد , ١٩٧٨ , ص٣٩ .
٢٦- مصدر سابق , ص١٣٣-١٣٧ .
٢٧- د. معن خليل العمر , التفكك الاجتماعي , ص٣١٧ .
٢٨- حسن ناجي , الفساد اسبابه ونتائجه , مقال منشور على مجلة الوسط , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , ع٦ , تشرين الثاني ٢٠٠٦ , ص١٧ .
٢٩- حسن ناجي , الفساد اسبابه ونتائجه , مقال منشور على مجلة الوسط , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , ع٦ , تشرين الثاني ٢٠٠٦ , ص١٧ .
٣٠- د . عبد الله المخزومي , المالكي وصولة الفرسان , معركة البناء وسيادة القانون , ط١ , المركز العراقي لتوثيق المعلومات , بغداد , ٢٠٠٨ , ص١٢٣ .
٣١- نيفين مسعد , النزاعات الدينية والمذهبية والمعرفية ( الاثنية ) في الوطن العربي , مجلة المستقبل العربي , ع٣٦٤ , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ٢٠٠٩ , ص٦٣ .
٣٢- د . مجد الدين عمر خيري خمش , علم الاجتماع الموضوع والمنهج , ط٣ , دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ,الاردن , عمان , ٢٠٠٥ , ص١٨٠ .
٣٣- حسن العلوي , الشيعة والدولة القومية في العراق ( ١٩١٤ – ١٩٩٠ ) , ط١ , دار روح الامين , قم , ٢٠٠٥ , ص٢٢٣ .
٣٤- نيفين مسعد , مصدر سابق , ص٦٦ .
٣٥- ماهر سالم الطراونة , المعايير الدولية لتعويض ضحايا العنف , أطروحة دكتوراه , كلية القانون , جامعة الجزائر , ١٩٩٩ , ص١١ .
٣٦- د. اسماعيل الغزال , الارهاب والقانون الدولي , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر , بيروت ١٩٩٠ , ص١٠ .
٣٧- منقول من المكتبة الافتراضية على الرابط
www.1:bhub.sempertool.dk.t:ger.sempetool.
٣٨- تقدير منشور بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٧ , العدد ١٠٤٠٧ , ص٦ www.alanab.co.uk
٣٩- مقال منشور , د . ابراهيم الحيدري , www.dorar-aliraq.net
٤٠- مقال , صفاء عبد الحميد , منشور بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١ , hasiriyahnews.com/2170 .
٤١- رسالة مقدمة الى مجلس كلية الآداب , جامعة القادسية لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع , الطالبة أمل عبد الحسن علوان الكرعاوي , اشراف الاستاذ المساعد جلال علي هاشم الاعرجي , ٢٠١٤م , ص١٠٩ .
٤٢- المصدر السابق , ص١١٠.
٤٣- المصدر السابق , ص١١١ .

# الملحقات

## ورقة الاستبانه

عزيزي المبحوث ، عزيزتي المبحوثة

تحية طيبة...

بين يديك ورقة استبانة حول البحث (العدالة الاجتماعية وتطبيق القانون من وجهة نظر الشباب الجامعي في العراق) راجين التفضل بالإجابة عليها وبدقة شاكرين لكم سلفا تعاونكم معنا علما ان الاستبانة لا تحمل اسم المبحوث وهي لأغراض البحث العلمي فقط.

**مع فائق التقدير والاحترام لكم**

الباحثين
مسلم فوزي عبد الخضر
ايهاب يحيى شلاكه
نور ساجد حمزة

المشرف
د. فلاح جابر جاسم الغرابي

**أولاً:- البيانات الأولية**

١-الجنس: ذكر☐ انثى ☐

٢-المرحله الدراسية

مرحلة اولى ☐ مرحلة ثانية ☐ مرحلة ثالثة ☐ مرحلة رابعة ☐

٣-العمر

(  )سنة

٤-الحالة الاجتماعية

اعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ ارمل ☐

٥-عائدية السكن

ملك ☐ ايجار ☐ دور دولة ☐ تجاوز ☐

**ثانياً:- البيانات الخاصة بمشكلة البحث**

٦-هل ترى غياب العدالة الاجتماعية تأثيرا على المجتمع

نعم ☐ لا ☐

٧-ماهي الخروقات القانونية التي لفتت انتباهك عند دخول الامريكان العراق واسقاط النظام السياسي .

انتشار جرائم القتل ☐ جرائم السرقة ☐

٨-برأيك من هم مرتكبو هذه الخروقات للقانون.

الذين اطلق سراحهم من السجون☐ الاحداث المنحرفين ☐

٩-هل تعتقد ان القوانين النافذة في ظل النظام السابق مناسبة لوضع العراق الحالي.

نعم ☐ لا ☐

١٠-اذا كنت تعتقد بأن القوانين الحالية بحاجة الى تعديل فما نوع التعديل المطلوب.

تعديل جزئي ☐ تعديل شامل ☐

١١-هل تعتقد ان التغيرات التي اجريت على بعض القوانين بعد تغير النظام السياسي.

مناسبة ☐ متسرعة ☐

١٢-هل ترى ان لدول الجوار الاقليمي دور في تغيب او اضعاف سلطة القانون.

نعم ☐ لا ☐

١٣-كيف وجدت دور العشائرية من القانون.

دور سلبي ☐ دور ايجابي ☐

١٤-كيف تقيم دور الدين في سيادة القانون.

داعم ☐ معرقل ☐

١٥-كيف تقيم الثقافة القانونية للمواطن وعلاقتها بنفاذ القانون.

ضعيف ☐ متوسط ☐ عالي ☐

١٦-كيف تقيم دور السلطة في تنفيذ حكم القانون.

ضعيف ☐ متوسط ☐ عالي ☐

١٧-ما هو دور الاحزاب العراقية في سيادة القانون.

☐ دور ايجابي ☐ دور سلبي

١٨-كيف تقيم اداء البرلمان العراقي في اصدار التشريعات القانونية.

ضعيف ☐ متوسط ☐ عالي ☐

١٩-اذا كنت ترى بأن اداء البرلمان ضعيف في اصدار التشريعات فما هي اسباب ذلك

☐ التوافقية السياسي ☐ الصراع السياسي ☐الاصطفاف السياسي

٢٠-كيف يمكن برأيك الارتقاء بسيادة القانون في المجتمع العراقي

☐ دعم القضاء ماديا ☐ نزاهة القضاء ☐استقلالية القضاء

٢١-كيف يمكن برأيك الارتقاء بالعدالة الاجتماعية في المجتمع العراقي.

☐ الشفافية في المؤسسات الحكومية ☐زيادة فرص التكافؤ

٢٢-هل تعتقد بان العدالة الاجتماعية تشكل مادة خصبة للنقاش في السياسة والدين ومحددات المجتمع المتحضر.

نعم☐ لا ☐

٢٣-هل تتمثل العدالة الاجتماعية في النفعية الاقتصادية واعادة توزيع الدخل القومي وتكافؤ الفرص وغيرها امارات المجتمع المدني .

نعم ☐ لا ☐

٢٤-باعتقادك هل تهدف العدالة الاجتماعية الى ازالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع العراقي.

نعم ☐ لا ☐